



مدى الفعالية نظام الرقابة الداخلية في حماية ممتلكات الوحدات الحكومية

مشروع تخرج مقدمة الى قسم (المحاسبة) كجزء من متطلبات نيل درجة بكالوريوس في

اعداد:

سامان كمال رحمان

بأشراف:

أ.د.ةشتي خالد حمدامين

2023-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ
طَرْفُكَ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي
أَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ
فإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾

سورة النمل, آية: 40

الاهداء

إلى من تحت قدمها تكمن الجنة، إلى أمي الحنون .

لى من جعل مشواري العلمي ممكنا، إلى أبي الرحيم.

إلى من ساندني وأزرنى في دربي، إلى زوجتي الصابرة.

إلى من لأجلهما سرت في الدرب، إلى أبنيتي منه وندى العزيزتين.

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجيا الله الإطالة بأعمارهم ليرو
ثمرة جهدهم.

شكر تقرير

بسم الله الرحمن الرحيم،،، والصلاة و السلام على رسوله الكريم

الشكر أولا الله عز وجل على ما رزقني به من نعم، وعلى أن أعاني على إنجاز هذا البحث وشملي بتوفيقه وعنايته.

ويسعدني في هذا المقام، وبعد التوصل إلى هذا الإنجاز أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم التقدير لكل من أسم في إنجاز هذا البحث واخراجه إلى حيز الوجود

وأخص بالذكر استاذ دةشتي خالد الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ، ولم يدخر جهدا إلا وقدمه فكان الأستاذة الفاضل والمعلم الناصح، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لاستادة (نخشين) على ما قدمه لي من عون ومساعدة لانجاز الدراسة. وأتقدم كذلك بالشكر الوافر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قراءة رسالتي المتواضعة وقبولهم مناقشتها و ابرازها بالشكل العلمي المناسب.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	الآية الكريمة
ب	الاهداء
ج	شكر و تقرير
د	قائمة المحتويات
2-1	المنهجية
3	الفصل الاول: خلفية عامة عن التدقيق
4	المبحث الاول: مفهوم و تعريف و اهداف و اهمية التدقيق
9	المبحث الثاني: انواع التدقيق
14	الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية
15	المبحث الاول: مفهوم و تعريف و اهداف و اهمية الرقابة الداخلية
20	المبحث الثاني: انواع الرقابة الداخلية و مقومات نظام الرقابة الداخلية
27	الاستنتاجات
28	المصادر

أولاً: المقدمة

نتيجة لتزايد أنشطة الحكومة في المجالات المختلفة وتوسع عملياتها أدى إلى نمو حجم الوحدات الإدارية وتواجدها في أماكن متباعدة مما تعذر تحقيق الرقابة بالإضافة إلى ضخامة حجم الموارد التي تحطها الحكومة أو تقوم | .المباشرة عليها بأنفاقها وكذلك عدم وضوح العالقة بين ملكية وإدارة أموال الدولة مما يضعف وبالتالي ضعف المسائلة التي تتعرض لها . أحساس الإدارة يحزم وأهمية المال العالم هذه الإدارات من قبل الإدارة العليا الحكومية كل ذلك أدى إلى زيادة أهمية توافر أن الهدف الرئيسي في هذا .نظام مه محكم للرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية البحث طوبيات أهمية وجود نظام محكم للرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية يصنف للمستويات الإدارية العليا التزام الوحدات الإدارية التابعة لها بالمتطلبات و اللتزامات القانونية و التنظيمية المتعددة التي تحكم عملياتها ويحقق الحماية الموارد و و ممتلكات الوحدة بالإضافة إلى الاستخدام المثل و الرشيد لهذه الموارد بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف الوحدة بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية.

ثانياً : مشكلة البحث

شهدت المحاسبة تطوراً هائلاً خاصة في السنوات الأخيرة. من ما تبعة من تطور الأنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، فأصبح الضروري إيجاد نظام رقابي محكم ينظم سير العمليات.

اليومية ويحد من عمليات الخطأ و الغش والختلاس و يحقق أهداف الموضوع و المرسومة من قبل الوحدة

.وفي ضوء هذا نستطيع القول أن مشكلة البحث تكمن في السؤال التالي

هل أن النظام الرقابي المستخدم في الوحدات الحكومية يحقق الحماية اللازمة لمتلكانة؟

ثالثا: أهداف البحث.

- 1-تقديم أطار مفاهيمى حول الرقابة بشكل العام والرقابة الداخلية بشكل خاص.
- 2-بيان مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في حماية الممتلكات الحكومية الممتلكات الحكومية

رابعا: أهمية البحث.

تأتي أهمية البحث من خلال الأهمية الكبيرة لنظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ودورها في تقليل أخطاء الغش والتلاعب و الختالس، وزيادة السيطرة على ممتلكات الدولة.

خامسا : فرضية البحث.

نعم اذا كان هناك نظام رقابي فعال في الوحدات الحكومية فى سوف تحقق الحماية الممتلكات الدولة.

الفصل الاول

خلفيه عامه عن تدقيق

المبحث الاول : مفهوم و تعريف و اهداف و اهمية التدقيق

المبحث الثاني : انواع التدقيق

المبحث الاول

مفهوم و تعريف و اهداف و اهمية التدقيق

اولا: مفهوم التدقيق:

تحمل مفردة "التدقيق" بين طياتها العديد من المفاهيم والمعاني ومن ضمنها معاني تدقيق المش ثقة من الكلمة "Audit" الحسابات، و قد ورد لها العديد من التعاريف. فان كلمة تعني "يستمع"، لان الحسابات كانت تتلى على المدقق و هذا ما تؤكد كفاءة (Audire) اللاتينية معنى الاستماع إضافة الى "Audit - المعاجم العربية و الانكليزية اذ تعطي كلمة "التدقيق معنى فحص و اختبار الحسابات و السجلات.

كما يبدو من المعنى الظاهر لكلمة "التدقيق أنها تنطوي على عمل رقابي يستند في أساسه على نشاطي الفحص و التحقق اللذين يتم أداؤهما بوساطة شخص معين أو جهة معينة بهدف الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تنفيذ المهام و التقيد بالمعيار و الحفاظ على الموارد و بلوغ الأهداف (الصحن و آخرون: 2000: 6).

و يظهر لنا مما تقدم ذكره معنيان للتدقيق؛ أولهما المعنى اللفظي ذو الجذر التاريخي في اللغة الانكليزية لكلمة (Audit) و الذي يقصد به فعل الاستماع أما المعنى اللفظي في اللغة العربية لكلمة (التدقيق) فهو البحث عن الدقة، و الثاني المعنى الفني للتدقيق الذي يدل على انه عملية فحص و اختبار الحسابات.

و هنالك تعاريف عديدة للتدقيق، و لكن التعريف الأكثر استخداما و رواجاً كونه تعريفاً واسعاً و يتضمن عدداً من الخواص العامة للأنشطة التدقيقية الأكثر حداثة هو التعريف الذي ورد في بيان/تقرير لجنة المفاهيم التدقيقية الأساسية لجمعية المحاسبة الأمريكية (Report of the Committee on Basic Auditing Concepts of the American Accounting Association) و الذي يعرف التدقيق على انه: (Boynton et al.: 2001: 4)

"عملية منظمة للحصول بموضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتوكيدات حول الأفعال و الأحداث الاقتصادية و تقويمها لضمان درجة التماثل/التطابق بين تلك التوكيدات و المعايير القائمة و إيصال النتائج الى المستخدمين المستفيدين".

ثانياً: اهم تعاريف تدقيق :

التدقيق هي: انه فحص منظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الأدلة والقرائن الازمة لابد الرأي الفني المحايد عن مدعا عدالة القوائم المالية وكفاءة الادارة في استغلال الموارد المتاحة المتاحة لديها. (غسان , 2006 : 14)

ويرى(هادي , 2004 : 20) تدقيق بصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها و حجمها او شكلها القانوني.

ويرى (خالد , 2004 : 10) بان تدقيق عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق ، إذن يمكن اعتبارها بمثابة نشاط يجب التخطيط له مسبقا وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية.

هو عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم : (AAA) كما عرفته جمعية المحاسبة الامريكية الأدلة و القراءات بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الإقتصادية لتحديد مدى هذا التوافق و التطابق مع هذه المعايير. (توماس و هنكي , 1989 : 40)

كما يعرف التدقيق :- هو عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة تتعلق بالتأكدات الخاصة بالبيانات المالية . و تقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل مطابقة التأكيدات مع المعايير. (بونغون , 2006:26)

يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً إنتقادياً منظماً ، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة . (خالد , 1998:7)

ويرى (صبيح , 1974 : 6) ويعرف التدقيق بأنه مجموعة الخطوات والاجراءات التي تتخذ من قبل المدقق للتحقق من أن البيانات الختامية والميزانية العمومية تعكسان الوضع المالي ونتيجة الاعمال بوضوح وأنها حضرت بشكل يتفق والأصول المحاسبية المتعارف عليها والتي أتبعت وطبقت بشكل متناسق من سنة الى اخرى •

ثالثاً: اهداف تدقيق : (امين , 1998 : 8)

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغيير الهائل الذي طرأ على الأهداف وبالتالي المضمون . فقديمًا، كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لإكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير . ولكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت عندما قرر القضاء الإنجليزي صراحة عام 1897 إن إكتشاف الغش والخطأ ليس هدفاً من أهداف عملية التدقيق وأنه ليس مفروضاً في المدقق أن يكون جاسوساً او بوليساً سرياً . ويجب على المدقق أن لا يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات . وهكذا يمكن تشبيه المدقق وهو يؤدي مهمته "بكلب الحراسة لا بالكلب البوليسي الذي يتعقب المجرمين.

كذلك كان هدف التدقيق قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات ، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد حول أكثر من ذلك . ولكن هذا الهدف أيضاً قد تغير ، حيث أصبح من واجب المدقق القيام بمراجعة إنتقادية منظمة للدفاتر والسجلات ، وإصدار رأي فني محايد يضمه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعيينه) عن نتيجة فحصه ويمكن ، بوجه الإجمال :

1. لتأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المشروع ، وتقرير مدى الإعتماد عليها.
2. لحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.
3. إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش
4. تقليل فرص إرتكاب الأخطاء أو الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة لمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمشروع .

أما اليوم ، فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف وأغراض أخرى أهمها:

1. مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها.
2. تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.

3. تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع.
4. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع ويأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المشاريع بصورة عامة حيث لم يعد " تحقيق أكبر قدر من الربح" Profit Maximization الهدف الأهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها " العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع" Welfare Maximization

أهداف التدقيق على إختلاف تصنيفاتها على النحو وبوجه الإجمال يمكن حصر " التالي :

1. إبداء الرأي الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج أعمال المشروع ومدى توافقها مع القواعد والأعراف المحاسبية المتعارف عليها .
2. بيان مدى مصداقية المعلومات التي تحويها هذه القوائم لكافة الأطراف المعنية ، وذلك عن طريق التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المشروع وتقرير درجة الإعتماد عليها .
3. إكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة.
4. تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش لشعور منفذ العمليات بأن ما يقوم به من عمل خاضع للرقابة والتدقيق اللاحق .
5. المساعدة في إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها ، وتقييم نتائج أعمال المشروع في ضوء الخطط الموضوعية .
6. المساعدة في القضاء على مظاهر الإسراف في إستخدام الموارد الإنتاجية في المشروع عن طريق تحليل البيانات المالية .
7. خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في إتخاذ القرارات ورسم السياسات سواء تمثلت هذه الأطراف في الإدارة أو المستثمرين أو رجال الأعمال والمحللين الماليين والإقتصاديين والهيئات الحكومية .
8. المساعدة على التوفيق ما بين هدف تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع وهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي يعمل به .

رابعاً: أهمية تدقيق : (مصدر سابق نفسه , 11)

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية ، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في إتخاذ قراراتها ورسم سياساتها . ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين ، والمستثمرين الحاليين وغيرها . والمستقبلين والبنوك ورجال المال والإقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة ، ونقابات العمال

إن إدارة المشروع تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ، ومراقبة وتقييم التنفيذ والأداء ، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة . كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند إتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والإستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع إعتبار عنصر الحماية الممكنة.

أما البنوك التجارية والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات إئتمانية منها . كذلك نجد رجال الإقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الإقتصادي.

أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة ، وفرض الضرائب ، وتحديد الأسعار ، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات ، إلخ . كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه.

ومجمل القول أن المحاسبة قد أصبحت علماً إجتماعياً يخدم فئات المجتمع المختلفة ، حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الإقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة بالقوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة . ولكن لن تتسنى الخدمة الحقيقية إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد ، بفحص تلك البيانات فحصاً إنتقادياً منظماً ودقيقاً ، وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة تلك البيانات ودرجة الإعتقاد عليها ، ومدى دلالة القوائم المالية من حيث عدالة تصويرها لوضع المشروع المالي وصحة تبيانها لنتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.(خالد, 1998 :10 و 11)

المبحث الثاني : انواع التدقيق

اولاً: من حيث النطاق عملية التدقيق: (الطحان , 1974 : 15)

1. التدقيق الجزئي:

ويقصد بالتدقيق الجزئي أن يقتصر عمل المدقق على جزء من أجزاء النظام الحسابي للمنشأة . فقد تطلب المنشأة تدقيق حسابات المخازن أو تدقيق النقد أو تدقيق المبيعات أو غيرها ، وعندها يقتصر عمل المدقق على ذلك الجزء الذي طلب منه تدقيقه

2. التدقيق الكامل :

يقصد به التدقيق التي ليس إطار معدد او قيود الادارة و يشمل صدق هذا التدقيق الكشف جميع الاخطاء في المؤسسة (القاضي واخرون , 2009 : 31)

ثانياً: من حيث مدى الفحص : (سواد 2009 : 217-218)

1- التدقيق التفصيلي:

عبارة عن فحص واختبار المستندات والمعاملات بطريقة موسعة لدرجة تكاد تغطي جميع المعاملات ومعظم المستندات كلما كان ذلك ضرورياً، للحد الذي يراه المراجع مناسباً يمكنه من إبداء رأيه. ولكن يجب الأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية في إبداء رأيه. في استخدام الأساليب الإحصائية والتي تؤثر على كمية العمل المنجز. ينفذ هذا النوع غالباً في المنشآت الصغيرة حيث أن نظم الضبط تعتمد على التدخل العميق لأعضاء الإدارة مما يؤثر على طريقة عمل الراجع وتقريره، كما تتبع أيضاً في المنشآت حديثة المنشأ حيث لا يوجد في الواقع نظم ضبط داخلي في النشاط.

2- التدقيق الاختباري:

وهي نوع من المراجعات يستخدم أساليب المراجعة الحديثة، حيث يتم فحص نظم الضبط الداخلي وعملياته، مع عمل اختبارات لإثبات الدقة وملائمة السجلات وإتباع أساليب المراجعة الحديثة في استخدام أساليب المعاينة الإحصائية مما يستوجب الإلمام التام بالمفاهيم والطرق الإحصائية الهامة، مثل طرق اختيار العينات الإحصائية

ثالثاً: من حيث التوقيت : (المطارنة , 2006 : 27 – 30)

1- التدقيق النهائي:

هو التدقيق الذي يتم بعد الانتهاء من إعداد القوائم المالية أي في نهاية السنة المالية بناسب هذا النوع من التدقيق المنشأ من صغيرة الحجم والتي لا يوجد لها العمليات كبيرة ومن مزايا النهائي:

- وأن التدقيق النهائي لا يعمل على تشويش الحميل وموظفية لأن المقوم يقوم بعملية التدقيق بعد الانتشاء من أعداد القوائم المالية القياسية.
- التدقيق النهائي غير مكلف و مناسب للمنشأة صغيرة الحجم
- يؤدي التدقيق النهائي إلى تخفيض التواطئين المواطنين والمدققين لأن التدقيق يتم في نهاية السنة المالية لفترة واحدة .

2- التدقيق المستمر:

هو تدقيق يقوم به المدقق طوال السنة حيث يقوم بزيارات متكررة للمنشأة وفي نهاية الفترة المالية يقوم بتدقيق الحسابات الختامية وكشف الميزانية.

- أن التدقيق المستمر لا يغني عن التدقيق النهائي بل يمكن إجراء تدقيق نهائي دون تدقيق مستمر .

التدقيق المستمر يصلح للمشروعات الكبيرة للأسباب التالية (إيجابيات تطبيق التدقيق المستمر):-

1. بسبب وجود الوقت الكافي للمدقق في المنشأة.
2. بسبب اكتشاف الخطأ والغش في وقت قصير يتم توفير وقت للفحص والدراسات المتأنية يتم التعرف على مجريات الأمور.
3. بسبب الزيارات المتكررة من قبل المدقق يتم تقليل فرص التلاعب في الدفاتر والسجلات.
4. بسبب الزيارات المتكررة من قبل المدقق يتم انتظام التسجيل في الدفاتر والسجلات وانجاز العمل دون تأخير.

❖ سلبيات التدقيق المستمر و طرق التغلب عليها :

1. الزيارات المتكررة للمدقق الى المنشأة تولد علاقات إنسانية بين المدقق والموظفين.
2. الزيارات المتكررة للمدقق الى المنشأة قد تربك وتعطل انجاز عمل الموظفين.
3. قد تتحول عملية التدقيق إلى عمل روتيني (يمكن التغلب على هذه المشكلة بإدخال التعديلات على برنامج التدقيق)
4. قد ينسى المدقق انجاز بعض الأعمال التي تركها معلقة في آخر زيارة له في المنشأة.

ربعا: من حيث القائم بعملية التدقيق: (عبدالله , 1998 : 20-21)

1- التدقيق الخارجي:

هو فحص انتقادي محايد لمستندات وسجلات المنشأة من قبل اشخاص من خارج المنشأة بموجب عقد يتقاضون مقابله أجور حسب نوع الفحص المطلوب بهدف اعطاء رأي فني محايد عن صدق وعدالة القوائم المالية خلال فترة معينة.

2- التدقيق الداخلي :

يقوم بهذا التدقيق هيئة الداخلية او مدققين ناجحين , وذلك من أجل حماية أموال المشاة ولتحقيق اهداف الادارة لتحقيق أكبر كفاية ادارية وانتاجية ممكنة للمشروع و تشجيع الالتزام بالسياسات الادارية.

❖ ومن أنواع التدقيق الداخلي : (الواردات , 2006 : 56 – 60)

1- التدقيق الإلتزام

2- التدقيق التشغيلي

3- التدقيق المالي

4- التدقيق نظام المعلومات

5- التدقيق الأداء

6- التدقيق بيئي

خامسا : من حيث الدرجة الإلتزام : (نوري و جواد , 1985 : 18)

1- التدقيق الإلزامي :

هو ذلك النوع من التدقيق الى نظرية بفحص المنشآت بناء أعلى إلتزام قانون لقا بضرورة إجراة يتميز بوجود عنصر الإلتزام .

2- التدقيق الاختياري :

هو ذلك النوع من التدقيق الذي يطلبه امعاب المنشآت دون إلتزام قانوني على وجوب القيام به , بمحض ارادة صاحب المنشاة ومن يتعد أن يكون هناك إلتزاماً و حياد على تعين مدقق يقوم يتدقق صابانها.

سادسا : من حيث درجة الشمول و مدى المسؤولية في تنفيذ: (عبدالله , 1999
: 37-38)

1- التدقيق العادي :

وهو ما سبق الاشارة اليه من انه فحص المشبه بالسجلات و الدفاتر و التأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الاعمال والمركز .

2- التدقيق لغرض معين :

يكون هذا نوع من التدقيق بهدف البحث عن المقائق معينة الى نتائج معينة يهدفها الفحص, وقد تكون الهيات .

الفصل الثاني:

نظام الرقابة الداخلية

المبحث الاول: مفهوم و تعريف و اهداف اهمية الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: انواع الرقابة الداخلية و مقومات نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الاول :

مفهوم و تعريف و اهداف اهمية نظام الرقابة الداخلية

اولا : مفهوم الرقابة الداخلية : (غسان , 2006 : 205-206)

تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من اهم مراحل عمل مدقق الحسابات وذلك كون عملية المحافظة على اموال المنشأة ومعرفة كفاءة استخدام تلك الاموال والتي ترتبط باستقرار المنشأة وتطورها من واجبات مدقق الحسابات. ويعتمد نظام الرقابة على عملية الفصل بين المسؤوليات في المنشأة وخاصة ان المنشآت تعتمد على العنصر البشري في عملية المعالجة المحاسبية (التسجيل، التبويب، التلخيص، الترحيل، عرض النتائج) وكذلك الاحتفاظ بالسجلات والمستندات.

لذلك وحتى تتمكن اي منشأة من تحقيق اهدافها من تحقيق ربح او تقديم خدمة او انتاج منتج بمواصفات ذات جودة معينة فانه لا بد لهذه المنشأة ان توجه مواردها المالية والبشرية الى تحقيق هذه الاهداف، ولا يتم ذلك الا اذا وضعت المنشأة خطة معينة يلتزم بها جميع الاطراف، ويتم تحديد مسؤولية كل طرف، ولكي يتم تنفيذ الخطة وفقاً لما هو موضوع لها لا بد من متابعة تنفيذها والالتزام بها وهذا ما يسمى بالرقابة.

ان البيانات المالية يتم اعدادها من قبل المنشأة ولكي يتم الاعتماد على هذه البيانات لا بد من وجود نظام للرقابة يكفل ذلك، كذلك ساهم عدد من العوامل في نشوء يسمى بنظام الرقابة، عدد من العوامل يمكن ان نوجزها في الآتي:

1. كبر حجم المنشآت وزيادة اعمالها مما ادى الى انفصال الملكية عن اشخاص مدربين ومختصين، وكذلك حاجة الملاك الى البيانات المالية الموثوق بها للتأكد من حسن استغلال وادارة تلك الاموال، لذلك يتم اللجوء الى المدقق الخارجي والذي بدوره يعتمد على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.
2. التعقيد الهيكلي والاداري للمنشآت، مما ادى الى وجود عدد من الادارات داخل المنشأة وفي كل دائرة عدد من الاقسام والفروع مما زاد حاجة الادارة العليا الى

البيانات دقيقة وموثوق بها عن اداء الادارات والاقسام والفروع، وكذلك اتخاذ اجراءات لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد في الاقسام والفروع.

3. ادى ازدياد حاجة الحكومة الى بيانات مالية - دقيقة وموثوق بها حول نشاط المنشآت لمعرفة مساهمة المنشآت في الاقتصاد القومي الى نشوء نظام الرقابة.

اذن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على نشوء نظام الرقابة، وانه اصبح نظام ذات اهمية للعديد من الاطراف بالاضافة لاهميته للمدقق الخارجي الذي يعتمد على نظام الرقابة الداخلية في الاختبارات التي سيقوم بها وتحديد حجم العينة الذي يمكن ان يستخدمه عند الفحص.

4. مسؤولية الادارة عن حماية اصول المنشأة ومنع الغش والاطفاء وتقليل فرص ارتكابها مما استدعى منها انشاء نظام فعال للرقابة الداخلية يمكنها من خلاله الوفاء بالمسؤوليات الملقاة عليها.

5. تطور التدقيق وتحول عملية التدقيق من فحص شامل الى فحص اختباري يقوم على استخدام الادوات الاحصائية لاختيار عينات واجراء الفحص لها، وبعد ذلك يتم تعميم النتائج التي يتم التوصل لها، وحتى يتم ذلك ويتمكن المدقق من استخدام العينات لا بد من وجود نظام رقابة قوي وفعال والا اضطر المدقق الى القيام بالفحص الشامل. كذلك التكاليف المرتفعة لعملية التدقيق الشاملة ضعف وقوة نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا : اهم تعاريف الرقابة الداخلية :

الرقابة هي : لا يقتصر فقط على نظام الضبط الداخلي بل إتسع ليشتمل على العديد من الجوانب المحاسبية والإقتصادية والإدارية التي تضمن تحقيق الأهداف السابقة. (علي و شحاته , 2006 : 55)

ويرى (غسان , 2006 : 207) هي الخطة التنظيمية والاجراءات والوسائل المتبعة من قبل ادارة المنشأة للمحافظة على اصول المنشأة، والتأكد من صحة البيانات المحاسبية، وزيادة الكفاءة الانتاجية، وزيادة الالتزام بالسياسات المحاسبية.

في حيث يرى (خلف , 2006 : 123) هو عبارة عن مجموعة موحدة من انظمة الرقابة والتوجيهية تستخدمها المنشأة لتحقيق اهدافها وغاياتها.ويمكن ان تكون الرقابة وقائية او توجيهية او ان تعمل على تحري الامور.

ويرى (الكفراوي , 1989 : 42) هي الرقابة التي يتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها على الوحدات التابعة لها فهي وقاية دائية ممارسة الوحدات القائمة بالتنفيذ والمشرف عليه ويعتبر من قبل الرقابة الداخلية.

في حيث يرى (نور , 1985 : 13) بانها خطة تنظيم وكل الطرق والقاسي والاجرائات المنتسقة التي تطبيقها ادارة المشروع بصقده الحاقظة على أصولها، ولضمان دقة وسلامة البيانات المحاسبية و زيادة الاعتماد عليه ولتحقيق الكفاة التشغيلية واللتحقيق من اتباع المسؤولين للسياسات الادارية الموضوعة بواسطة الادارة.

ويرى (عبدالله , 1986 : 30) ان هدف الرقابة الداخلية لا تتغير بنظر اشكال النظم المحاسبية المستخدمة في المشروع , يدوية كانت او الالكترونية فدراسة وتقيم عناصر الرقابة الداخلية ما زالت تمثل حجر الزاوية لمحلية التدقيق في ظل نظام المحاسبية الالكترونية كما هي عليه بالنسبة للنظم الكلبة اليدوية .

ثالثاً : اهداف نظام الرقابة الداخلية : (الوردات , 2006 : 144-145)

1. صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الادارة وتشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية او مستخرجة من اجهزة الحاسب الآلي ، وهذه المعلومات مفيدة للادارة وتعتبر أساسا للقرارات المتخذة من قبل الادارة .

2. **الالتزام بالسياسات ، الخطط ، الاجراءات ، القوانين والانظمة .** الادارة مسؤولة عن وضع الانظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسؤولة عن فحص وتقييم وقياس مدى الالتزام بالانظمة الموضوعية والتأكد دائما من مدى الالتزام بتلك السياسات والخطط والاجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على اعمال المنشأة والتقرير عن ذلك ما اذا كانت الانظمة سارية وفعالة وان الالتزام يتحقق.

3. **حماية الاصول والموجودات والممتلكات** وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الاصول وحمايتها من كافة انواع الخسائر وكجزء من هذه العملية ومن حين لآخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات والممتلكات للمساهمة في هذه الخطة ، يقوم المدققون بعدد من عمليات الجرد لهذه الموجودات والممتلكات اثناء السنة والمشاركة في اعمال الجرد السنوي.

4. **استخدام الموارد باقتصاد وفعالية ،** حيث تعتبر كل دائرة في المنشأة مسؤولة عن وضع المعايير المناسبة لقياس مدى الاقتصاد والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وتحديد كفاية استخدام هذه الموارد والمساعدة في خفض التكاليف الى حدة الادنى .

5. **تقدير مدى تحقيق الاهداف المرجوة** من وضع البرامج والانشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى انجاز الاهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية حيث تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع الاهداف والغايات وتطوير الاجراءات الرقابية المناسبة ، ويجب على المدققين الداخليين قياس مدى تحقيقها وتمشيها مع الاهداف.

خامساً: أهمية نظام الرقابة الداخلية :

تتضح أهمية الرقابة إذا ربطنا بينها وبين الخطط التي تمثل ارتباطات ادارية بالقيام بمجهود معين يؤدي الى تحقيق الأهداف ، والرقابة من خلال هذا الارتباط تعني التأكد من ان الخطط قد تحققت وفقاً لما سبق تخطيطه، وبذلك يظهر التناسب العكسي بين التخطيط والرقابة (الغرياني، ١٩٨٧: ٣٩) ومن ناحية أخرى يشير (درويش و تكلا، ١٩٨٠: ٥١٢) إلى حدوث تطور ملحوظ في اهداف الرقابة ، وهذا التطور جعل مهمة الرقابة لانتقصر على مجرد التأكد من أن أوجه النشاط الحكومي تمارس في حدود القانون و اللوائح والتعليمات. بل التأكد اساساً من انها تمارس بكفاءة واقتصاد وفاعلية في حدود القانون واللوائح والتعليمات.

وهكذا لم تعد مهمة الرقابة على الأجهزة الحكومية على مجرد التأكد من ان الاعمال و الخدمات تؤدي فحسب ، بل التأكد من أنها تؤدي بأفضل طريقة ممكنة ، وتعطي أفضل النتائج للمنتفعين بها تحت أفضل ظروف متاحة للقائمين بأدائها.

وإذا أجريت الرقابة بصورة مثلى فإنها لا تكشف فقط الثغرات والأخطاء والانحرافات وتوضح السبيل الى تصحيحها، بل تكشف أيضاً نواحي القوة والتفوق، وتمكن الإدارة من الوقوف على ميزات الافراد ومحاسنهم، وتجعل من الممكن مكافأة المجدين وتقديرهم ، وهذا يحفزهم على اتقان عملهم ويرفع من روحهم المعنوية.

المبحث الثاني:

انواع الرقابة الداخلية و مقومات نظام الرقابة الداخلية

اولا : انواع الرقابة الداخلية : (عبدالله : 2002)

• الرقابة الداخلية المحاسبية :

يقسم البعض الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أقسام كل منها يهدف إلى تحقيق جزء من الأهداف المذكورة أعلاه في تعريف نظام الرقابة الداخلية:

1. تحديد المسؤوليات والفصل بين الوظائف المتعارضة في القسم المالي بحيث لا يسمح لأي شخص القيام بعملية واحدة من بدايتها حتى نهايتها.
2. استخدام طريقة القيد المزدوج.
3. استخدام حسابات المراقبة الإجمالية.
4. إعداد موازين المراجعة الدورية.
5. إعداد مذكرة تسوية حساب البنك.
6. اتباع نظام الجرد المستمر للمخزون.
7. اعتماد قيود التسويات وتصحيح الأخطاء من قبل أشخاص غير الذين قاموا بإعداد قيود اليومية.

● الرقابة الداخلية الادارية :

تهدف الرقابة الداخلية الادارية إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية. ومن الإجراءات التي تضعها الإدارة لتحقيق الرقابة الإدارية: -

- الموازنات التخطيطية.
- التكاليف المعيارية.
- الرسوم البيانية والخرائط.
- دراسة الوقت والحركة.
- التقارير الدورية.
- البرامج التدريبية للعاملين.

● الضبط الداخلي :

ويهدف الضبط الداخلي إلى حماية الأصول، ومن وسائل الضبط الداخلي التي تضعها الإدارة:

- تقسيم العمل.
- المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة من قبل موظف آخر.
- تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.
- استخدام وسائل الرقابة الحدية والمزدوجة.
- التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهد.

ثانياً: و مقومات نظام الرقابة الداخلية :

يبني نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات أو الركائز، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات في المقومات المحاسبية والمقومات الإدارية كما ان هناك مجموعة من الإجراءات الواجبة لتحقيق هذه المقومات: (الكحلوت، 2004، 45)

1. المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية

يتضمن الجانب المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرائق والوسائل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (عبد الصمد، 2009، 84-85)

أ. الدليل المحاسبي:

ينطوي الدليل المحاسبي على العمليات الخاصة بتبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة الشركة ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية، والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى.

ب. الدورة المستندية:

وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يعد من الأساسيات للوصول إلى نظام جيد للرقابة الداخلية، بوصفها المصدر الأساسي للقيود وأدلة الإثبات.

ج. المجموعة الدفترية:

تعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة الشركة وخصائص أنشطتها، خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة.

د. الوسائل الإلكترونية والآلية المستخدمة:

تعد الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل الشركة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال، وأحسن مثال على ذلك الحاسوب الإلكتروني الذي أصبح شائع الاستخدام في العمليات المحاسبية، وكذلك مختلف البرامج

المعلوماتية أين يتم تسجيل مختلف البيانات المحاسبية ومعالجتها آليا. كما تعتبر هذه الوسائل من أنجعها في المراقبة والحد من حدوث الأخطاء.

هـ. الجرد الفعلي للأصول:

معظم الأصول التي تملكها الشركة تتميز بالوجود المادي، وبالتالي يمكن القيام بعملية الجرد الفعلي لهذه الأصول مثل النقدية التي بحوزة الشركة، ومعظم الاستثمارات من آلات، سيارات، أراضي ومباني وأثاث، فعملية الجرد هذه تسمح بعملية الرقابة عن طريق مقارنة ما هو مسجل في السجلات المحاسبية مع ما هو موجود فعلا.

الموازنات التخطيطية:

يتمثل الدور الرقابي للموازنات في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية، وبيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها، وتتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديدا دقيقا للتنظيم، أهدافه ووظائفه، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة.

2. المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية (الكحلوت, 2004: 47)

أ. هيكل تنظيمي كفاء :

تختلف الخطة التنظيمية من شركة إلى أخرى، فكل شركة يجب أن يكون لها هيكل تنظيمي يتلاءم مع الأهداف المسطرة من قبلها، كما يجب على هذه الأخيرة أن تتميز بالبساطة والوضوح حتى يسهل فهمها.

ب. كفاءة الأفراد:

إن فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافها لا تقتصر فقط على تنظيم محاسبي سليم وتنظيم إداري ملائم، ولكن يجب أن تتوفر الشركة على مجموعة من الموظفين ورؤساء الإدارات العاملين بالشركة ذوي درجات عالية من الكفاءة.

ج. مستويات ومعايير الأداء السليمة:

تؤثر سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم بدرجة كبيرة في فعالية الرقابة الداخلية وفي كفاءة العمليات الناتجة عن هذا الأداء فتمدنا الإجراءات الموضوعية بالخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول، كما يجب أن تمدنا مستويات الأداء بالوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات والتسجيل كما أن كفاءة العاملين بالشركة لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، ذلك لمحاولة المقارنة بين الأداء المخطط الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات و الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

د. السياسات والإجراءات لحماية الأصول:

يعد وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة لها ومنع تسربها أو اختلاسها ولضمان صحة البيانات للتقارير المالية والمحاسبية من الدعامات الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية من حيث جانبها الإداري.

هـ. قسم التدقيق الداخلي:

من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم تنظيم إداري داخل الشركة يطلق عليه اسم قسم أو مصلحة "التدقيق الداخلي".

3. الإجراءات الواجبة لتحقيق أهداف المقومات

إن تحقيق المقومات الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية لأهدافها يتطلب من الإدارة اتخاذ مجموعة من الإجراءات، والتي يمكن التطرق إليها و تلخيصها فيما يلي: (عبد الصمد، 2009، 87)

أ. الإجراءات التنظيمية والإدارية

وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

1) تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل.

2) توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من بدايته إلى نهايته لإحداث الرقابة بينهم.

3) توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد الخطأ أو الإهمال.

4) اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المنشأة المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المنشأة، بما يضمن حسن اختيارهم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

5) رقابة الأداء في إدارات الشركة إذ يجب الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا وجد أي انحراف عن هذه المستويات، يجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه. ومن طرائق رقابة الأداء إشراف المسئول المباشر على عمل من هم دونه، أو استعمال أدوات الرقابة المختلفة، مثل الميزانيات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وتقارير الكفاية أو التدقيق الداخلي. (الكحلوت ، 48 ، 2004)

ب. إجراءات محاسبية

وتضم هذه الإجراءات ما يلي: (المصدر السابق نفسه، 49)

1) إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من فرص الغش والتلاعب كما يساعد هذا في حصول إدارة الشركة على ما تريده من معلومات بسرعة.

2) إصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمداً من الموظفين المسؤولين، ومرافقته بالوثائق المؤدية الأخرى.

3) استعمال الاجهزة التقنية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلى السرعة في الإنجاز. بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات، والمحافظة على أصول المشروع واصوله من أي تلاعب أو اختلاس.

4) استخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية.

5) إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء ... الخ.

6) القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

الاستنتاجات

استنادا الى الجانب النظري ونتائج التي توصلت اليه الباحث الي مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيص اهم استنتاجات الي ما يلي:

1- تزداد أهمية الرقابة الداخلية نتيجة لكبر حجم الوحدات الوحدات الحكومية وتعد عملياتها وصعوبة الاتصال بين المستويات الإدارية ، فعند وجود هيكل تنظيمي سليم للوحدات الحكومية يحث على زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية .

2- من الأمور الصعبة في الوحدات الحكومية تقييم أمانة ونزاهة الإدارة العليا، وذلك بسبب الطبيعة السياسية التي تميز عمل الإدارة العليا خاصة التغيرات المستمر في الإدارة العليا للوحدات الحكومية ، فأحياناً تستلم الإدارة العليا مهامها لمدة قصيرة جداً.

3- - ان الحكم على فعالية أي نظام للرقابة الداخلية، لا يتم الا من خلال تقييم انظمة الفرعية الأساسية المكونة له ، سواء في المجال الإداري، المحاسبة ، و المالي ، و بأسقاط .

4- اذا ما طبق نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بطريقة جيدة و مناسبة يؤدي الي حماية ممتلكات الوحدات الحكومية بشكل جيد.

المصادر: (مراجع)

- 1- الكحلوت ،خالد عمر ، 2004، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية_ غزة، الفلسطين.
- 2- عبد الصمد، عمر على، 2009، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات - دراسة ميدانية-، رسالة ماجستير، جامعة المدينة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ليبيا.
- 3- الوردات، خلف عبد الله،(2002)، مهام التدقيق الداخلي ضمن معايير التدقيق الدولية والأمريكية، مجلة المدقق، العدد 51، عمان.
- 4- الوردات، خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية ، الاردن و عمان ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الاولى ، (2006).
- 5- لصحن، عبد الفتاح محمد و آخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 6- عبدالله ، خالد امين ، التدقيق الرقابة في البنوك , دار وائل النشر , عمان والاردن الطبعة الاولى , 1998 .
- 7- صبيح الطحان , اصول التدقيق الحديث , الجزء الاول , جامعة بغداد , 1974.
- 8- المطارنة , غسان فلاح , تدقيق الحسابات المعاصر , الناحية النظرية , دارالمسيرة النشر التوزيع الطابعة , عمان و الاردن , الطبعة الاولى , 2006.
- 9- توماس , وليم و هنكي , امرسون , المراجعة بين النظرية و التطبيق, دار المريخ للنشر , الرياض المملكة العربية , 2009.
- 10- امين , خالد , علم تدقيق الحسابات , الناحية النظرية , دار وائل للنشر الطبعة الثانية, 2004.

- 11- علي , عبدالوهاب نصر و شحاته , السيد شحاته , الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة دار الجامعة , كلية التجارة و جامعة الاسكندرية , الاسكندرية مصر , 2005 – 2006.
- 12- محمد الكفراوي , الرقابة المالية , جامعة الاسكندرية , مؤسسة ثبات الجامعة , 1989.
- 13- نور , نوري عبدالطيف , اصول التدقيق , المكتبة وطنية بغداد , طبعة الاولى , 1985.
- 14- هادي التميمي , مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية , جامعة برستون بريطانيا , الطبعة الثانية , 2006.
- 15- عبد الله , خالد امين , علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العملية , الطبعة الرابعة , دار وائل للنشر – عمان 1986.
- 16- عبد الطيف نوري و مؤيد جواد , اصول التدقيق , وزارة تعليم عالي , بغداد و احمد جاسم خضر , الطبعة الاولى , 1985.
- 17- سواد , زاهير توفيق , مراجعة الحسابات والتدقيق , دار راية – عمان , 2009.
- 18- عبد الله , خالد امين , علم تدقيق والرقابة في البنوك , دار وائل للنشر , 1999.
- 19- القاضي , حسين يوسف و معين احمد , التدقيق الحسابات , الجزء الاول , منشورات جامعة دمشق , سوريا , 2009.